برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، 12-2012/11/14

تقارير التقييم

البند 6 من جدول الأعمال

تقرير موجز عن التقييم المشترك بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي لأثر مساهمة المساعدات الغذائية في إيجاد حلول دائمة للاجئين في الأوضاع الممتدة - رواندا

للنظر

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/2012/6-E
28 September 2012
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (http://executiveboard.wfp.org)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للنظر

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مديرة مكتب التقييم: السيدة H. Wedgwood رقم الهاتف: 066513-2030

كبيرة موظفي التقييم، مكتب التقييم: السيدة M. Read رقم الهاتف: 066513-2539

يمكنكم الاتصال بالسيدة I. Carpitella، كبيرة المساعدين الإداريين لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم أسئلة تتعلق بتوفر الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

ملخص

هذا هو التقييم الثاني في سلسلة تقييمات الأثر لمساهمة المساعدات الغذائية في إيجاد حلول دائمة للاجئين في الأوضاع الممتدة. وقد بدأت هذه السلسلة مشاركة بين **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

لقد استضافت رواندا لاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام 1994، في أعقاب عدم الاستقرار الإقليمي وانعدام الأمن في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد قدم **البرنامج** مساعدة غذائية لنحو 600 53 لاجئ من الكونغو يعيشون في ثلاثة مخيّمات. وتعد المساعدة الغذائية جزءا من جهد مشترك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي توفر الحماية، والصحة، والمياه وخدمات الصرف الصحي، وتوزع مواد غير غذائية؛ ومع حكومة رواندا التي تقدم الدعم السياسي والرقابي، وقامت بتوزيع الأغذية حتى عام 2009. ويشمل التقييم الفترة 2007-2011.

وعموما، كانت مساهمة المساعدة الغذائية في تحقيق الحصائل المخططة مختلطة. فقد وجد التقييم أن انعدام الأمن الغذائي ظل يمثل مشكلة بالنسبة لجميع اللاجئين الذين يعيشون في المخيّمات. وكانت نتائج التغذية مختلطة: فكانت معدلات سوء التغذية الحاد الشامل دون مستويات الإنذار، ولكن معدلات سوء التغذية المزمن تجاوزت العتبة الإنسانية إلى المستوى الحرج. وتبين أن استراتيجيات المواجهة السلبية كانت متكررة وشديدة. وكانت الأنشطة المدرة للدخل عند أدنى مستوياتها. وكانت الاستنتاجات المتعلقة بالحماية والبيئة الحامية مختلطة أيضا.

وأسفرت حالات النقص في التمويل بالنسبة لكلتا الوكالتين عن فجوات في المدخلات وعن تحقيق جزئي للمخرجات المخططة. وقد ركز **البرنامج** على تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية طبقا للنموذج التقليدي للرعاية والإعالة، ولم يدعم أنشطة كسب العيش. وقام **البرنامج** بتوزيع أقل من 000 2 كيلو سعر حراري للشخص في اليوم خلال معظم الفترة؛ وكان المستوى المخطط 238 2 كيلو سعر حراري. وأدت حالات النقص في المواد غير الغذائية، وارتفاع تكاليف الطحن إلى قيام اللاجئين ببيع الأغذية واستخدام العائدات في الحصول على احتياجات أساسية أخرى. وهناك أغلبية ضئيلة فقط من أسر اللاجئين حققت مستويات مقبولة من استهلاك الأغذية، وكانت أغذية اللاجئين تتسم بدرجة عالية من الرتابة.

ولم يكن السياق العام يساعد على إيجاد حلول دائمة. فقد انتقل عدد قليل من لاجئي الكونغو بصورة دائمة خارج المخيّمات خلال الفترة بسبب استمرار انعدام الأمن في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعدم وجود فرص لإعادة التوطين، ووجود قيود شديدة فيما يتعلق بالاعتماد الذاتي و/أو الاندماج في رواندا.

وعند اختبار نظرية التغيير، وجد التقييم أن المساعدة الغذائية التي يقدمها **البرنامج** ومدخلات شركائه وأنشطته كانت غير كافية لتلبية احتياجات اللاجئين الأساسية (المخرجات)؛ ولم تصمد الافتراضات الرئيسية المتعلقة باستخدام اللاجئين للمساعدة الغذائية، مما أدى إلى تحقيق جزئي للحصائل القصيرة والمتوسطة الأجل المقررة. فلم يتم العثور في مخيّمات اللاجئين في رواندا على الظروف التي من شأنها تمكين المساعدة الغذائية من المساهمة في تحقيق حصائل طويلة الأجل – وهو السبيل إلى إيجاد حلول دائمة.

ويقدم التقييم عشر توصيات موجهة إلى كل من **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتتناول خمس توصيات مسائل التنفيذ، ومعايير الإدارة، والتحسينات الخاصة بنهج البرامج؛ وتتناول خمس توصيات الاستراتيجيات الطويلة الأجل التي

تتطلب مشاركة الوكالات مع المجتمع الدولي، والجهات المانحة، وحكومتي رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في تحديد سبل السير قدما نحو تحقيق حلول دائمة لحالة اللاجئين الممتدة هذه.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علما بالوثيقة "تقرير موجز عن التقييم المشترك بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي لأثر مساهمة المساعدات الغذائية في إيجاد حلول دائمة للاجئين في الأوضاع الممتدة – رواندا" (WFP/EB.2/2012/6-E) ورد الإدارة عليه الوارد في الوثيقة WFP/EB.2/2012/6-E/Add.1، ويحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

مقدمة

ملامح التقييم

1- بدأ هذا التقييم للأثر مشاركة بين **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (المفوضية)، وأجراه فريق تقييم مستقل من أخصائيين في التقييم، والأمن الغذائي، وسبل كسب العيش، والتغذية، والعلاقة بين الجنسين، مع خبرة ملائمة في سياق رواندا واللاجئين.

2- وهذا التقييم الذي يحقق غرضي المساءلة والتعلم يهدف إلى ما يلي:

- تقييم وتفسير حصائل وأثر تدخلات المساعدة الغذائية بالنسبة للاجئي الكونغو في مخيّمات اللاجئين الممتدة داخل رواندا من عام 2007 إلى عام 2011؛
- وتحديد التغييرات المطلوبة لتحسين مساهمة المساعدة الغذائية في تحقيق الاعتماد الذاتي و/أو الحلول الدائمة لحالة اللاجئين في رواندا.

3- واعتُمد نهج قائم على النظرية لتقدير مدى ما حققته الأنشطة التي اضطلع بها **البرنامج** والمفوضية من الحصائل المتوقعة، وكيف أثرت العوامل الخارجية والافتراضات في النتائج. وتتوخى *نظرية التغيير* المستمدة من السياسات والتوجيهات البرنامجية للمفوضية و**البرنامج** أن تحقق المدخلات والأنشطة ما يلي:

- حصائل قصيرة الأجل تشمل زيادة استهلاك الأغذية، وزيادة استخدام المياه، والصرف الصحي، وخدمات الوقاية، وزيادة الانتظام في المدارس، وتحسن سبل كسب العيش؛
- حصائل متوسطة الأجل تشمل تغذية محسنة أو مستقرة، وسلة أغذية محسنة، وأنشطة ناجحة مدرة للدخل؛
- حصائل طويلة الأجل تؤدي إلى الاعتماد الذاتي، أو إعادة التوطين، أو الإعادة إلى الوطن، أو الاندماج في رواندا.

4- ولفحص هذه النظرية، تناول التقييم 4 أسئلة رئيسية:

1) عموما، ما هي الآثار المختلفة للمساعدة الغذائية على حالة اللاجئين الممتدة في رواندا؟

2) ما هي الآثار على الأمن الغذائي والوضع التغذوي؟

3) كيف تؤثر المساعدة الغذائية على استراتيجيات المواجهة؟

4) ما هي الآثار على الحماية والبيئة الحامية؟

5- واستخدم فريق التقييم نهجا يجمع بين أساليب مختلطة من بينها:

- مسح كمي للأسر المعيشية لعدد 1200 أسرة اختيرت بصورة عشوائية من بين أسر اللاجئين في مخيّمات كيزيبا وجيهيمبي؛ و38 مناقشة لجماعات تركيز مع اللاجئين وأفراد من السكان المضيفين في جميع المخيّمات الثلاثة أو حولها؛ و54 مقابلة مع المُبلّغين أجراها **البرنامج**، والمفوضية، ووزارة إدارة الكوارث وشؤون اللاجئين، ومنظمات غير حكومية شريكة، وجهات مانحة؛

- وتحليل مصادر البيانات الثانوية، بما في ذلك تقارير لثلاث بعثات تقييم مشتركة[1]، وتقارير الوكالات، وتقييمات مختلفة، وبيانات رصد، ومقترحات؛
- وجولات عرضية وملاحظات للأوضاع في المخيّمات.

6- ونظرا لأن جميع اللاجئين في المخيّمات كانوا يتلقون المساعدة من **البرنامج** والمفوضية، فقد ركز التحليل على الاختلافات فيما بين المخيّمات، وبدرجة أقل فيما بين الفئات الاجتماعية والاقتصادية بين اللاجئين. وأتاحت أساليب المسح الكمي إجراء مقارنات إحصائية بين مخيّمين بالنسبة لبعض المؤشرات.

7- وكانت هناك قيود أمام التقييم:

- تأثر تحليل التغذية بالافتقار إلى جمع منهجي لبيانات التغذية في المخيّمات والمناطق المحيطة. واستخدم مسح للمقاييس البشرية أجري في مايو/أيار 2011[2] أساليب معينة لم تسمح بتحليل المؤشرات حسب المخيّم.
- مع أن تفسير البيانات النوعية ينطبق على جميع المخيّمات الثلاثة، إلا أنه تم تجميع وتحليل البيانات الكمية لحالة اللاجئين فقط الذين يعيشون في مخيّمات كيزيبا وجيهيمبي؛ وأدت القيود المتعلقة بالوقت والقيود المالية إلى استبعاد إجراء مسح كمي في مخيّم نيابيهيكي.
- فرضت قيود الموارد على **البرنامج** تخفيض الحصص الغذائية إلى النصف بالنسبة للتوزيع العام للأغذية في جميع المخيّمات الثلاثة في سبتمبر/أيلول 2011. وربما أثرت هذه الحالة على مقابلات اللاجئين بعد شهر واحد تقريبا.

السياق

⇦ *اللاجئون في رواندا*

8- بما أن حكومة رواندا طرف في اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمركز اللاجئين عام 1951 والبروتوكول الملحق بها عام 1967، فإنها تتبع سياسة مفتوحة تسمح للاجئين بالدخول إلى أراضيها، ولا تزال ملتزمة بتنفيذ الاتفاقات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بحقوق اللاجئين. فقد استضافت رواندا لاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام 1994، في أعقاب عدم الاستقرار الإقليمي والنزاع في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

9- ويقيم معظم اللاجئين البالغ عددهم 600 53 لاجئ (بيانات عام 2011) في ثلاثة مخيّمات: جيهيمبي في الولاية الشمالية، وكيزيبا في الولاية الغربية، ونيابيهيكي في الولاية الشرقية. ومن بين هؤلاء اللاجئين، كان 74 في المائة مشردين لأكثر من عشر سنوات.[3] ويبين الشكل 1 اتجاه أعداد اللاجئين في الفترة من عام 1994 إلى عام 2011.

---

[1] الغرض من بعثات التقييم المشتركة بين المفوضية **والبرنامج** هو إيجاد فهم لحالة اللاجئين والسكان المضيفين واحتياجاتهم، ومخاطرهم، وقدراتهم، وهشاشة أوضاعهم فيما يتعلق بالاحتياجات الغذائية والتغذوية، من أجل إثراء عملية صنع القرار (المفوضية/**البرنامج**، 2008. *مبادئ توجيهية لبعثة التقييم المشتركة*. روما).

[2] برنامج الأغذية العالمي، 2011. تقرير تقييم الأسر المعيشية في رواندا قبل بعثة التقييم المشتركة: مسح الأمن الغذائي والتغذية، كيغالي، المكتب القطري **للبرنامج** في رواندا.

[3] American Refugee Committee (ARC) 2011. Intention Survey Preliminary Findings: Gihembe, Nyabiheke, and Kiziba Refugee Camps – Rwanda. 5 September. Kigali.

الشكل 1: الاتجاه التاريخي للاجئين في رواندا (1994-2011)

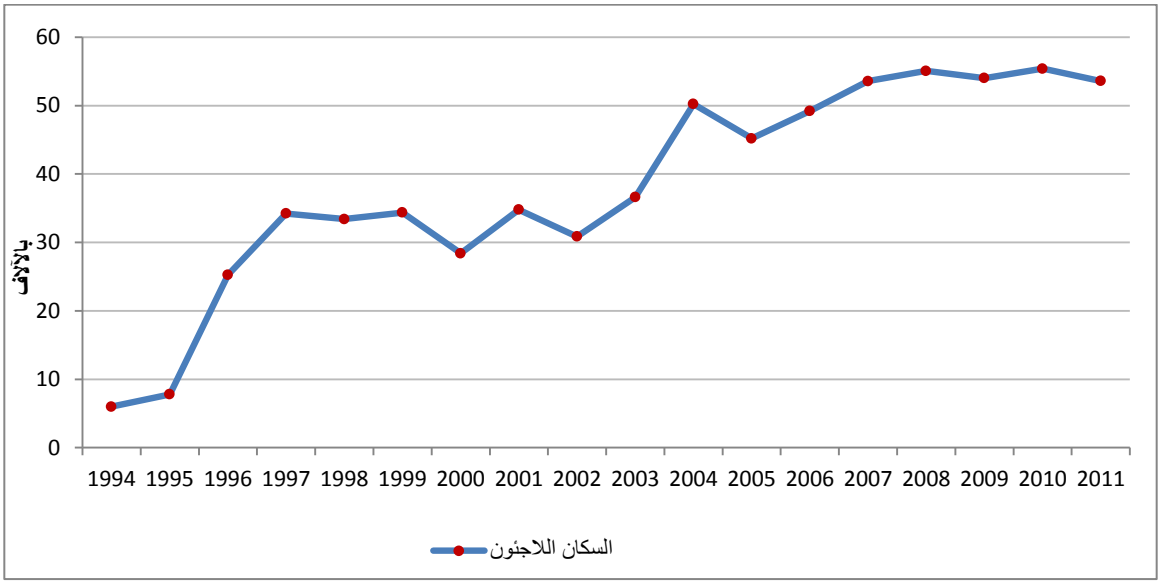

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية الحاسوبية عن السكان لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،2011.

⇦ *الدعم المقدم من البرنامج والمفوضية للاجئين، 2007-2011*

10- كان **البرنامج** والمفوضية يعملان بصورة مشتركة لدعم اللاجئين في رواندا منذ عام 2007، مع القيام بأدوار ومسؤوليات تكميلية. ففي الفترة من 2007 إلى 2011، قدم **البرنامج** الدعم في إطار عمليتين من العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش (105310 و200030) بلغت ميزانيتهما 93 مليون دولار أمريكي، وتم تمويلهما بنسبة 63 في المائة، أي بمبلغ 58.5 مليون دولار أمريكي. وتمت تغطية التوزيع العام للأغذية بحوالي 38 مليون دولار أمريكي، أو 65 في المائة.[4] وخلال الفترة ذاتها، بلغت جملة مساهمات المفوضية للاجئي رواندا 30 مليون دولار أمريكي، مع مضاعفة المساهمات السنوية من 4.2 مليون دولار أمريكي إلى 8.4 مليون دولار أمريكي.

11- وقام **البرنامج** بمراقبة الأنشطة المتعلقة بتقييم العملية وتخطيطها ورصدها، وكذلك عمليات الشراء والنقل وتخزين المساعدة الغذائية. وكانت حصص التوزيع العام للأغذية توزع شهريا على جميع اللاجئين بواسطة إدارة الحكم المحلي في الفترة من عام 1994 إلى عام 2009، وبواسطة منظمة العمل الإنساني الأفريقي ابتداء من عام 2010. ونُفذت برامج التغذية التكميلية الموجهة عن طريق لجنة اللاجئين الأمريكية في جيهيمبي ونيابيهيكي، وعن طريق منظمة العمل الإنساني الأفريقي في كيزيبا.[5]

12- وتولت المفوضية مراقبة إدارة المخيّمات والأنشطة المتعلقة بالحماية؛ كما تولت تسجيل اللاجئين؛ وقدمت الأغذية الطازجة لأنشطة التغذية التكميلية؛ وتولت إدارة التغذية التكميلية والعلاجية؛ وقدمت أصنافا غير غذائية؛ وقامت بدعم وإدارة ورصد تنفيذ المنظمات غير الحكومية الشريكة لخدمات التعليم والصحة المجتمعية، وإدارة شبكة المياه، وخدمات الحماية التي تكافح العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وتعزيز أنشطة سبل كسب العيش والحماية البيئية.

[4] أيدت العمليتان أنشطة صحة وتغذية الأم والطفل وفيروس نقص المناعة البشرية لسكان رواندا.

[5] تولت لجنة اللاجئين الأمريكية ومنظمة العمل الإنساني الأفريقي إدارة برامج الصحة والتغذية في مخيمات اللاجئين.

13- وعلى مدى الفترة المرجعية التي شملها التقييم، تحول توجه سياسات كلتا الوكالتين نحو مساعدة اللاجئين على تحقيق الاكتفاء الذاتي.[6] لكن في رواندا، واصل **البرنامج** والمفوضية إعطاء الأولوية لأنشطة الإغاثة والرعاية والإعالة مع وجود حالات النقص في التمويل. وكانت هذه القيود الخاصة بالميزانية تعني أن المفوضية يمكنها فقط تقديم استثمارات محدودة للأنشطة المدرة للدخل من أجل تعزيز سبل كسب العيش بغية دعم الحلول الدائمة أو الاعتماد الذاتي للاجئين.

حصائل وأثر المساعدة الغذائية على حالة اللاجئين الممتدة في رواندا

الآثار على الأمن الغذائي والوضع التغذوي

14- *لمحة عامة عن الأمن الغذائي والوضع التغذوي*. وجد التقييم أن انعدام الأمن الغذائي لا يزال يمثل مشكلة بالنسبة لجميع لاجئي الكونغو، دون حدوث فروق كبيرة بين المخيمات. وكانت نتائج التغذية والصحة مختلطة: فكانت معدلات سوء التغذية الحاد الشامل[7] دون مستويات الإنذار، بينما تجاوزت مستويات سوء التغذية المزمن العتبة الحرجة للمعايير الإنسانية للتصنيف. وابتداء من عام 2008 إلى عام 2010، أظهرت سجلات المركز الصحي اتجاهات إيجابية بالنسبة للوفيات، والتعافي في أنشطة التغذية التكميلية، وانخفاض معدلات الوزن عند الولادة، والتي تجاوزت معايير المفوضية/**البرنامج** عن الحالة المستقرة (المبادئ التوجيهية لبعثة التقييم المشتركة) في جميع المخيمات.[8]

15- *استهلاك الأغذية*. استنادا إلى تحليل درجات استهلاك الأغذية[9] ودرجات تنوع أغذية الأسر المعيشية[10]، وجد التقييم أن انعدام الأمن الغذائي لا يزال يمثل مشكلة بالنسبة لمجموع اللاجئين. واتضح من نتائج المسح الكمي أن أغلبية ضئيلة من اللاجئين – 58 في المائة – سجلت درجات مقبولة لاستهلاك الأغذية.[11] غير أنه كانت هناك فروق كبيرة فيما بين المخيمات: فقد سجل 69 في المائة من أسر اللاجئين في مخيم جيهيمبي درجات مقبولة، مقابل 46 في المائة فقط في مخيم كيزيبا البعيد.

16- *تنوع الأغذية*. وجد التقييم أن أغذية اللاجئين كانت تتسم بالرتابة الشديدة، وتعتمد بدرجة كبيرة على سلة الحصص الغذائية المكونة من الذرة، والحبوب، والزيت، والملح، وكلها تستهلك تقريبا كل يوم. ولم تكن اللحوم، والبيض، والأسماك، والفاكهة، ومنتجات الألبان تستهلك على الإطلاق، وكانت تستهلك أقل من مرة واحدة في الأسبوع؛ وكانت الخضروات الطازجة أو الكسافا تستهلك بمعدل يوم إلى ثلاثة أيام في الأسبوع. وكانت درجة تنوع الأغذية للأسر المعيشية في مخيم جيهيمبي 4.7، بعد أن وصلت إلى 12 كحد أقصى – فكانت هذه الأسر تستهلك أصنافا تزيد قليلا عما تستهلكه الأسر في مخيم كيزيبا، حيث بلغت الدرجة 4.4. ومن المحتمل أن يعزى هذا الفرق في الدرجات إلى وجود سوق متنوعة نسبيا للمواد الغذائية في البلدة القريبة من مخيم جيهيمبي.

---

[6] تنص مذكرة التفاهم بين المفوضية و**البرنامج** (يوليو/تموز 2002) على ما يلي: "ستقوم المفوضية و**البرنامج** بتعزيز استخدام المساعدة للتشجيع على دعم الاعتماد الذاتي للمستفيدين." وقد تم توضيح ذلك في مذكرة التفاهم عام 2011.

[7] اليونيسف، رواندا، 2008. *تقرير عن تقييم الحالة التغذوية في مركزين للعبور وأربعة مخيمات للاجئين في رواندا*. كيغالي، مارس/آذار.

[8] مشروع "سفير". الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في مجال الاستجابة للكوارث. طبعة 2011. رغبي، المملكة المتحدة؛ المفوضية و**البرنامج**، سبتمبر/أيلول 2008. المبادئ التوجيهية لبعثة التقييم المشتركة بين المفوضية و**البرنامج**، الطبعة الثانية، جنيف/روما.

[9] يستخدم **البرنامج** هذه الدرجة لقياس كثافة المغذيات وتواتر الاستهلاك الأسري، مما يساعد على إجراء تحليل للتغذية استنادا إلى تواتر وأنواع الأغذية المستهلكة، مصنفة حسب القيم الأعلى للأغذية المحتوية على البروتين الحيواني، والبقول، والخضروات الطازجة، وقيم أدنى للزيوت والسكر. (برنامج الأغذية العالمي. 2009. *الأمن الغذائي والمبادئ التوجيهية لتقييم هشاشة الأوضاع*. روما.).

[10] يستخدم برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة هذه الدرجة لتمثل متوسط عدد مجموعات الأغذية – من مجموع قدره 12 – التي تستهلكها الأسر المعيشية خلال فترة مدتها 24 ساعة.

[11] حُددت بأكثر من 38.5، بناء على إدراج الزيوت كجزء لا يتجزأ من حصة المساعدة الغذائية.

17- *الجماعات الضعيفة*. استُخدم المكون الرئيسي وتحليلات المجموعات لمقارنة ترتيب تعرض جماعات اللاجئين ودراسة الآثار التفضيلية للمساعدة الغذائية. ووجد الفريق أن درجة وكثافة انعدام الأمن الغذائي المزمن تتفاوت حسب جماعات اللاجئين والأسر المعيشية. وتبين أن مجموعة صغيرة من أسر اللاجئين – 4 في المائة – كانت معرضة بدرجة أقل لانعدام الأمن الغذائي؛ وأن مجموعة أكبر – 39 في المائة – كانت معرضة بصورة معتدلة؛ أما المجموعة الأكبر – 57 في المائة – فكانت الأكثر تعرضا. وكان نحو ثلثي مجموعات الأسر الأكثر تعرضا ترأسها امرأة وتضم أعدادا أكبر من المعالين. ولم تتفاوت عقبات الحصول على الغذاء حسب درجة تعرض المجموعات، ولكن كان هناك تباين كبير بشكل واضح فيما يتعلق بعوامل أخرى من قبيل فرص الحصول على الأنشطة المدرة للدخل.

18- *التغذية*. كشف مسح أجرته اليونيسف عام 2008 [7] عن معدلات لسوء التغذية الحاد الشامل تتراوح من 5 إلى 10.6 في المائة[12] ومعدلات لسوء التغذية الحاد الشديد تتراوح من 0.7 إلى 3.5 في المائة (انظر الجدول التالي). وكشف المسح عن بعض الفروق بين المخيمات، ولكنها لم تكن مهمة من الناحية الإحصائية.

19- ووصلت معدلات التقزم/سوء التغذية المزمن في مسح التغذية عام 2008 إلى 45.4 في المائة في مخيم جيهيمبي، و48.1 في المائة في مخيم كيزيبا، و49.3 في المائة في مخيم نيابيهيكي – وكلها تجاوزت العتبة الإنسانية الدولية الحرجة، وهي أكثر من 40 في المائة.[13] ووجدت بعثة التقييم المشتركة التمهيدية أن 60 في المائة من بين 329 طفلا تتراوح أعمارهم من 6 أشهر إلى 59 شهرا ممن جرى اختبارهم مصابون بالأنيميا بما يتجاوز العتبة الإنسانية الشديدة، وهي أكثر من 40 في المائة.[14]

انتشار سوء التغذية في المخيمات، 2008 *(نسبة مئوية)*

	سوء التغذية الحاد الشامل	سوء التغذية الحاد الشديد	التقزم
جيهيمبي	5.0	0.7	45.4
كيزيبا	9.1	2.6	48.1
نيابيهيكي	10.6	3.5	49.3

المصدر: اليونيسف، رواندا، 2008.

20- وتبين من سجلات المخيمات أن انتشار انخفاض الوزن عند الولادة – أقل من 2.5 كيلو غرام – قد ظل منخفضا، إذ يتراوح من صفر إلى 5.6 في المائة في الفترة ما بين عامي 2008 و2011 في المخيمات الثلاثة، وفي حدود المستوى الإنساني وهو أقل من 15 في المائة. وتشير تقارير نظام المعلومات الصحية التابع للمفوضية إلى انخفاض معدلات الوفيات بشكل عام ووفيات الأطفال دون سن الخامسة في جميع المخيمات خلال الفترة ما بين عامي 2008 و2010.

21- *المياه والصرف الصحي*. قياسا على المستوى الإنساني الدولي وهو أقل من 20 لترا للشخص في اليوم، تبين أن الحصول على المياه في أغسطس/آب 2011 كان بالقدر الكافي فقط في مخيم كيزيبا، حيث أتاحت نقاط إمداد المياه التي يمكن الوصول إليها بسهولة للاجئين الحصول على قرابة 33 لترا للشخص في اليوم. وكان الوصول إلى المياه يمثل مشكلة في مخيم نيابيهيكي، إذ وصل المعدل إلى 14 لترا للشخص في اليوم، وفي مخيم جيهيمبي حيث بلغ الاستهلاك 6.5 لتر.

[12] العتبة الإنسانية الدولية للإنذار هي من 10 إلى 14 في المائة لسوء التغذية الحاد الشامل.

[13] التقدير الحالي لسكان رواندا هو 44 في المائة (المسح الديموغرافي والصحي لعام 2010)، ولم يتغير منذ عام 2005.

[14] تبلغ نسبة الإصابة بالأنيميا لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 6 أشهر إلى 59 شهرا 38 في المائة حاليا، بما في ذلك 1 في المائة من الإصابات الحادة (المسح الديموغرافي والصحي لعام 2010).

وحسب المخيم، كان هناك ما بين 22 و24 شخصا لكل نقطة إمداد للمياه، وهذا الرقم يقل بدرجة طفيفة عن المستوى الإنساني وهو أقل من 20.

كيف تؤثر المساعدة الغذائية في استراتيجيات المواجهة

⇦ *لمحة عامة عن استراتيجيات المواجهة*

22- تبين بشكل عام أن استراتيجيات المواجهة السلبية كانت متواترة وشديدة، مع حالة أسوأ قليلا في مخيم جيهيمبي منها في مخيم كيزيبا. فكانت أسر اللاجئين تبيع الحصص الغذائية للحصول على أموال من أجل تغطية تكاليف أخرى، من بينها الطحن، ووقود الطهي، ومواد غذائية أخرى. وتبين أن استراتيجيات المواجهة كانت لها آثار سلبية على تعليم أطفال اللاجئين. وكانت الأنشطة المدرة للدخل عند أدنى مستوياتها، حيث أبلغ أقل من نصف الأسر عن تحقيق أي دخل في العام السابق.

23- وتبين من المسح الكمي أن المقيمين في المخيمات استخدموا مجموعة متنوعة من استراتيجيات المواجهة السلبية. وكان متوسط الأرقام الإجمالية لمؤشر استراتيجيات المواجهة السلبية 38 لكلا المخيمين[15] - 35.7 في كيزيبا و40.4 في جيهيمبي. فقد حدد أكثر من 80 في المائة من الأسر أحجام الحصص الغذائية، وخفضوا عدد الوجبات، واستهلكوا كميات أقل من الأغذية المفضلة و/أو خفضوا استهلاك البالغين للسماح للأطفال بتناول المزيد والمزيد من الأطعمة بصورة متكررة. واقترض ما بين 50 و80 في المائة من الأسر أغذية من الجيران، وأمضوا أياما كاملة بدون أغذية، واشتروا أغذية بنظام السداد الآجل، وبحثوا عن عمل أو باعوا الحصص لشراء الأغذية (انظر الشكل 2). وكانت الوجبات التي تناولتها معظم أسر اللاجئين تتراوح ما بين 1.6 وجبة ووجبتين يوميا: وكانت وجبات الأطفال تتراوح في المتوسط ما بين 1.7 إلى 2.2 وجبة.[16] وقد أفاد 67 في المائة من الأسر في مخيم كيزيبا و75 في المائة من الأسر في مخيم جيهيمبي بأنهم أمضوا يوما كاملا بدون طعام مرة واحدة على الأقل خلال الثلاثين يوما السابقة.

[15] يستخدم **البرنامج** هذا المقياس الذي يتكون من 13 مؤشرا موضحا بصورة أفقية في الشكل 2. وتشير الأرقام العالية إلى أن الأسر استخدمت مرارا بصورة نسبية استراتيجيات مواجهة قاسية. (انظر الحاشية 9).

[16] تستهلك أسر اللاجئين عادة وجبتين يوميا، استنادا إلى مشاركين في مجموعات التركيز، كما أكده مبلغون رئيسيون من الوكالات المنفذة.

الشكل 2: استراتيجيات المواجهة التي تم استخدامها مرة واحدة على الأقل خلال الثلاثين يوما السابقة، حسب المخيم

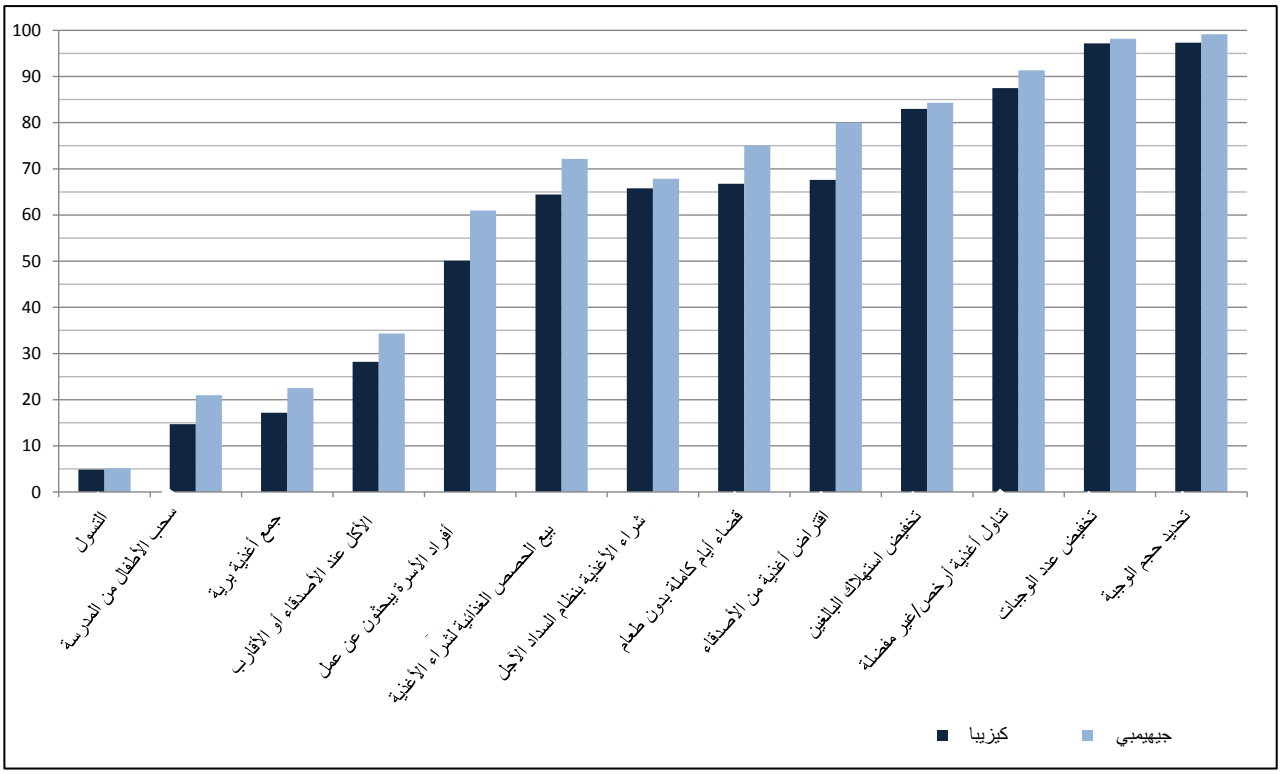

المصدر: المساعدة التقنية للمنظمات غير الحكومية، مسح دولي للأسر، 2011.

24- واستخدم اللاجئون الحصص الغذائية كعملة. فكانت الأسر عموما تبيع ما بين 20 إلى 21.5 في المائة من الذرة، ومن 55 إلى 60 في المائة من الزيوت النباتية – بنسبة أعلى قليلا في مخيم جيهيمبي منها في مخيم كيزيبا (انظر الشكل 3) – لشراء احتياجات معيشية أخرى. وكان الغذاء يباع بأسعار متدنية. واستخدم اللاجئون الحصيلة النقدية من المبيعات لشراء وقود الطهي، والملبوسات، ولتغطية تكاليف طحن الذرة[17]، ومصروفات التعليم لطلبة المدارس العليا الملتحقين بمدارس خارج المخيم.

[17] كانت تكاليف الطحن تتكلف من 20 إلى 30 في المائة من ثمن حصة الحبوب، وكانت هذه النسبة أعلى في كيزيبا، حيث بلغت 1300 فرنك رواندي شهريا، منها في جيهيمبي، حيث بلغت 796 فرنكا رواندا شهريا. والدولار الأمريكي يساوي 604.25 فرنك رواندي (بسعر التبادل المعمول به في الأمم المتحدة في يوليو/تموز 2012).

الشكل 3: متوسط النسب المئوية لحصص الذرة والزيوت النباتية المباعة، حسب المخيم

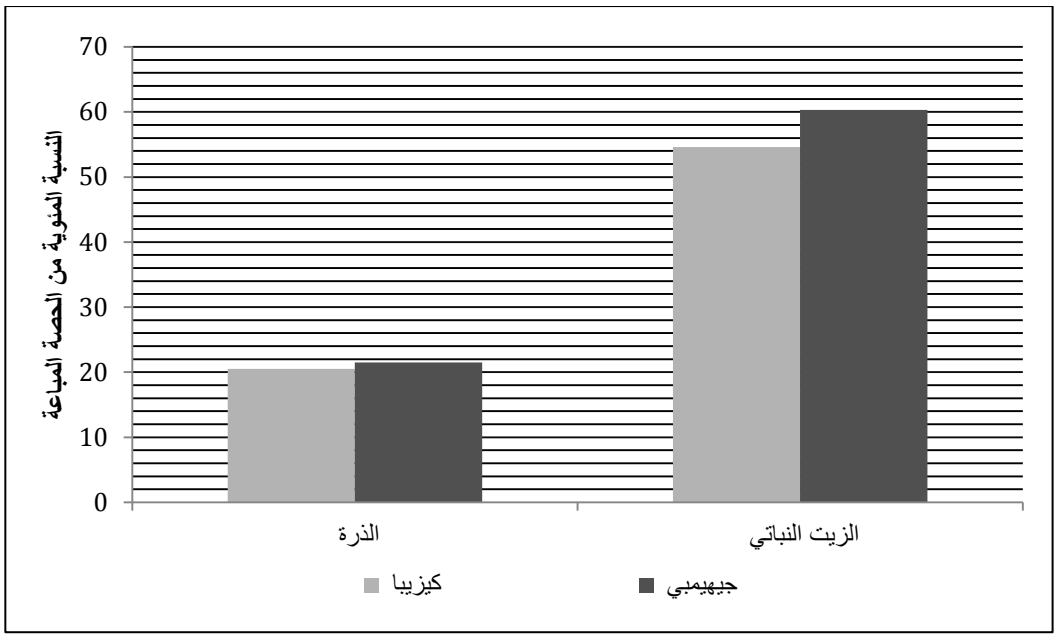

المصدر: المساعدة التقنية للمنظمات غير الحكومية، مسح دولي للأسر، 2011.

⇦ *التعليم*

25- تبين أن استراتيجيات المواجهة كانت لها آثار سلبية على تعليم أطفال اللاجئين. فكانت معدلات الالتحاق عالية في المدارس الابتدائية والثانوية بالنسبة للأولاد والبنات الذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و18 سنة، وبلغت نسبة الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس 7.8 في المائة في كيزيبا و5 في المائة في جيهيمبي – وكانت هذه النسب أعلى بين البنات منها بين الأولاد.[18] غير أن المواظبة تأثرت بتوافر الغذاء لدى الأسر، وتشير السجلات إلى انخفاض المواظبة في الأسبوع الرابع بعد عمليات توزيع الأغذية الشهرية، وتبين من استنتاجات المسح أن 15 في المائة من الأسر في كيزيبا و21 في المائة من الأسر في جيهيمبي قد سحبوا أطفالهم من المدارس مرة واحدة على الأقل في الشهر السابق (انظر الشكل 2).

26- واتضح من المقابلات النوعية أن الفتيات البالغات واجهن قيودا ثقافية ومالية لمتابعة التعليم الثانوي. وقد أعلنت المنظمات غير الحكومية أن ظاهرة الحمل والانسحاب من الدراسة لم تكن معتادة بين فتيات المدارس الثانوية؛ وعلى العكس من ذلك، أصبحت نسبة الحوامل أعلى بين الفتيات اللاتي عجزن عن مواصلة الدراسة الثانوية.

⇦ *لمحة عامة عن المديونية*

27- أوضحت مناقشات مجموعات التركيز أن اللاجئين كانوا يلجؤون إلى بيع الحصص من أجل شراء الأغذية والمواد غير الغذائية، وكانوا يجدون أنفسهم بلا أغذية في آخر أسبوع أو أسبوعين من الشهر، فكانوا يقترضون لشراء الأغذية وسد هذا العجز، ويستخدمون الحصص الغذائية الجديدة لسداد ديونهم. وهذا الموقف جعل كثيرا من أسر اللاجئين تعيش في دائرة المديونية المتكررة.

[18] في كيزيبا، 6.8 في المائة من الأولاد و9.6 في المائة من البنات؛ وفي جيهيمبي، 4.4 في المائة من الأولاد، و5.7 في المائة من البنات.

⇦ *الديونية والعلاقة بين الجنسين*

28- كشف التحليل النوعي عن جانب جنساني في الاحتفاظ ببطاقات الحصص الغذائية.[19] فطبقا للمبادئ التوجيهية **للبرنامج**، كان هناك تشجيع للمرأة لكي تحتفظ ببطاقات الحصص الغذائية وتسلم الأغذية، وحصلت المرأة أيضا على القروض لتدبير احتياجات الأسر من الأغذية والاحتياجات الأخرى طوال الشهر. وقد أدى هذا إلى نتيجة غير متعمدة وهي أن المرأة اللاجئة أصبحت تتحمل عبء الدين.

⇦ *الأنشطة المدرة للدخل*

29- كان معظم اللاجئين من المزارعين قبل التماس اللجوء. غير أنه في المخيمات، كان ما بين 0.7 إلى 5.7 في المائة فقط من الأسر تقوم بالزراعة، ونحو 5 في المائة لديها حيوانات زراعية. وقد اضطلع بعض اللاجئين بأنشطة مدرة للدخل، ولكن عددهم كان محدودا للغاية. وأفاد أقل من نصف الأسر بأنهم لم يحصلوا على أي دخل في العام السابق؛ وكان ثلثا هذه الأسر تقريبا يعمل داخل المخيم. ويعد مخيم جيهيمبي قريبا من البلدة، ولهذا كان عدد الأسر التي أفادت عن تحقيق بعض الإيرادات أعلى قليلا، بنسبة 44.6 في المائة، من عدد الأسر في مخيم كيزيبا البعيد، حيث بلغت النسبة 40.3 في المائة.

30- ومن بين النساء اللاتي أبلغن عن تحقيق بعض الإيرادات، كان النشاط الأكثر شيوعا يتمثل في الأعمال التجارية البسيطة، معظمه شراء الفاكهة والخضروات من البلدة لإعادة بيعها في المخيمات. وقيل إن هوامش الربح كانت متدنية للغاية. وكان الرجال يعملون أساسا في المخيمات كعمال يوميين غير زراعيين. فكانوا يقومون بأنشطة من قبيل تنظيف المراحيض، وحفر الآبار، والقيام بأعمال البناء. وأفادت مناقشات مجموعات التركيز بأن معدلات الأجور اليومية وهي 400 فرنك رواندي/0.67 دولار أمريكي لم تتغير منذ عام 1997.

الآثار على الحماية والبيئة الحامية

31- *لمحة عامة عن الحماية*. كانت النتائج المتعلقة بالحماية والبيئة الحامية مختلطة بشكل عام. فقد أعرب اللاجئون عن تقديرهم لما توفره حكومة رواندا من أمن مادي إلى جانب حرية التنقل، ولكن النساء والفتيات كن يتعرضن للعنف القائم على نوع الجنس عند خروجهن من المخيم بحثا عن الحطب، ويتعرضن للاستغلال الجنسي عندما يبحثن عن عمل عرضي. وقد ساعدت المنافع المتبادلة على تهيئة بيئة حامية، مثل الأسواق المحلية المحسنة، والطرق، وخدمات الرعاية الصحية التي تؤثر على السكان المضيفين واللاجئين. غير أن الأضرار البيئية الناتجة عن المخيمات، والتنافس على الحطب بين السكان المضيفين واللاجئين كانت تمثل مصادر التوتر الرئيسية، وهو ما يؤثر على العلاقة الودية القائمة في غير هذه الأحوال.

32- *العلاقة بين الجنسين والحماية*. واجهت النساء والفتيات مخاطر تتعلق بالحماية عند بيع الحصص الغذائية، وعندما كانت المواد غير الغذائية غير كافية، وهو المعيار السائد كما ذكر من قبل. وقد اتضح من السجلات الإدارية في مخيمات جيهيمبي وكيزيبا أن حالات العنف القائم على نوع الجنس قد انخفضت خلال الفترة 2007-2011،[20] غير أن التقييم وجد أنه كان هناك نقص في الإبلاغ عن حالات العنف القائم على نوع الجنس لأسباب ثقافية. وتبين أيضا أن القيود الثقافية والأدوار الخاصة بالجنسين كانت تحد من مشاركة المرأة في أنشطة لجان المخيمات.

[19] وجد المسح الكمي أن النساء كن يحتفظن ببطاقات الحصص الغذائية في 60 في المائة من الأسر: بنسبة 59.1 في المائة في كيزيبا و61.7 في المائة في جيهيمبي.
[20] معلومات برنامجية مشتركة بين المفوضية/لجنة اللاجئين الأمريكية/منظمة العمل الإنساني الأفريقي.

33- *الآثار على المجتمع المضيف*. أدت الفوائد التي عادت على المجتمع المحلي المضيف من مخيمات اللاجئين إلى تعزيز البيئة الحامية. ففي المقابلات الخاصة، تحدث أفراد المجتمعات المحلية المضيفة عن آثار إيجابية على الأسواق المحلية وتوافر العمالة من وجود اللاجئين. فكانت الأسواق تقام بصورة أكثر تكرارا وكانت أكثر نشاطا، وكان هناك إمداد من الأغذية الرخيصة، وخاصة الذرة والزيت، من عمليات إعادة البيع. وزودت المجتمعات المضيفة اللاجئين بفرص للأعمال العرضية، مع أن هذه الأعمال كانت في الغالب متدنية الأجور، كما فتحت مدارسها لأطفال اللاجئين. وفي عدد من المجتمعات المضيفة، تم توسيع البنى الأساسية للمدارس الابتدائية والثانوية لاستيعاب أطفال اللاجئين. وحققت المجتمعات المضيفة بعض الفوائد الناتجة عن الخدمات المقدمة للاجئين، وخاصة في بلدة كانيجي بالقرب من مخيم كيزيبا، التي أصبح لديها الآن طرق محسنة، وخدمات للرعاية الصحية، ومياه شرب مأمونة، وفرص عمالة متزايدة.

34- *الآثار على البيئة الطبيعية*. رأى السكان المضيفون أن مخيمات اللاجئين تؤثر على البيئة الطبيعية. ففي المقابلات التي أجريت، تحدثت المجتمعات المحلية جميعها عن إزالة الغابات من الأراضي المملوكة للبلدية خارج المخيمات بسبب قيام اللاجئين بجمع الحطب. وأفاد المقيمون خارج مخيم كيزيبا بأنه يتعين عليهم الآن شراء الحطب لأنه لم يتبق منه ما يمكن جمعه. وتحدث كل مجتمع عن أضرار بيئية كبيرة بسبب مساكن المخيم وإنشاءاته.

35- *الحلول الدائمة*. وجد التقييم أن المساعدة الغذائية التي قدمها **البرنامج** لم تسهم في إيجاد حلول دائمة طويلة الأجل وهي الاعتماد الذاتي، أو إعادة التوطين، أو الإعادة إلى الوطن، أو الاندماج المحلي في رواندا. ولم يخطط **البرنامج** أنشطة لتحقيق حلول دائمة. وفي المقابلات التي أجريت، أفادت المفوضية بأنها لم تشجع العودة الطوعية إلى الوطن لأن جمهورية الكونغو الديمقراطية مازالت غير مأمونة، مع أن العودة إلى الوطن تعد أنجع الحلول الدائمة.[21] وأفادت المفوضية بأن 1268 لاجئا – أي 2.3 في المائة من المجموع – قد أعيد توطينهم خلال الفترة من 2007 إلى 2010، خاصة في فنلندا والولايات المتحدة الأمريكية. ونظرا للقيود الشديدة المفروضة على الحصول على عمل مضمون بأجر معقول وأراض للزراعة وتربية الحيوانات الزراعية، فقد كانت التحركات الدائمة للاجئين ضئيلة خارج المخيمات لتساعد على تحقيق الاعتماد الذاتي أو الاندماج المحلي في رواندا. وفي المسح الكمي، أفاد 8 في المائة من أسر اللاجئين في جيهيمبي و4.8 في المائة من الأسر في كيزيبا بأنها تفضل البقاء في رواندا، وهو ما يعبر عن صعوبة تحقيق الاعتماد الذاتي عن طريق الاندماج المحلي.

العوامل المفسرة للأثر

عوامل سياقية خارج نطاق سيطرة البرنامج/المفوضية

36- كانت فعالية المساعدة الغذائية – أي قدرتها على تحقيق الحصائل المنشودة القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل – محدودة بسبب عوامل خارجة عن إرادة **البرنامج** والمفوضية. ومن بين هذه العوامل سياسة الحكومة، والموارد المحلية المحدودة، وعدم كفاية دعم المانحين لبرامج سبل كسب العيش، وعدم وضوح الوضع السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

[21] مع أن المفوضية لم تتتبع الأشخاص الذين عادوا تلقائيا إلى الوطن، أفاد المسح الكمي بأن 3.6 في المائة من الأسر في كيزيبا و8.8 في المائة من الأسر في جيهيمبي عاد أحد أفرادها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي المقابلات التي أجريت، أفاد اللاجئون بأن زيارة أفراد الأسرة أو معاينة أراضيهم كانت من بين أسباب العودة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

37- وأدت هذه العوامل مجتمعة إلى استمرار اعتماد اللاجئين على المساعدة الغذائية وخدمات وإمدادات الإغاثة الأساسية الأخرى، وحالت بينهم وبين القيام بأنشطة ناجحة مدرة للدخل، وتحقيق الإنتاج الزراعي، وبناء الأصول. وأثرت العوامل السياقية أيضا بصورة سلبية على فرص عودتهم إلى الوطن.

38- وقد أتاحت سياسة الحكومة للاجئين حرية الحركة والوصول إلى المدارس المحلية، والحصول على بعض أشكال العمالة. غير أنه كان يُحظر على اللاجئين القيام بإنتاج الثروة الحيوانية، نظرا للنقص الشديد في الأراضي داخل المخيمات وحولها. وأدت قيود الأراضي أيضا إلى استبعاد فرص الإنتاج الزراعي بالنسبة للاجئين.

39- ولم يحقق دعم المانحين خلال الفترة المرجعية سوى 63 في المائة فقط من الاحتياجات المخططة للمساعدة الغذائية،[22] مما أدى إلى دعم ضئيل أو عدم دعم للتدريب على الأنشطة المدرة للدخل والأنشطة البرنامجية الأخرى لدعم سبل كسب العيش مثل الغذاء مقابل العمل والنقد مقابل العمل. وفي بعض الحالات لم تسمح لوائح التمويل الخاصة بالجهات المانحة بتقديم الدعم للأنشطة البرنامجية الطويلة الأجل والخاصة بسبل كسب العيش.

40- وأثناء التقييم، أعلن جميع اللاجئين تقريبا أن عدم الاستقرار منعهم من العودة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنهم لا يريدون العودة إلى أن يستتب السلام والأمن.

عوامل التنفيذ في نطاق سيطرة البرنامج/المفوضية

41- قام فريق التقييم بتحليل تنفيذ البرامج وتنسيق **البرنامج** والمفوضية لتقدير كيف أثرت هذه العوامل على الحصائل. ووجد الفريق أن مجموع الأنشطة التي نفذت كان يغلب عليها دعم الرعاية والإعالة، ولم تتجاوز تلبية هذه الاحتياجات الأساسية، مع بعض الأنشطة الداعمة أو بدون أنشطة داعمة لتشجيع الاعتماد الذاتي للاجئين وإيجاد حلول دائمة.

42- ومع بعض حالات التوقف، قدم **البرنامج** إمدادات ثابتة من المساعدة الغذائية للمخيمات. غير أن السلة الغذائية للسلع الخمس لم توفر السعرات الحرارية المطلوبة للفرد في اليوم وهي 2 238 كيلو سعر حراري، إذ حققت ما بين 1 976 و2 112 كيلو سعر حراري تقريبا. وانخفضت القيمة التغذوية إلى 1 998 كيلو سعر حراري يوميا عندما تم سحب خليط الذرة والصويا في أوائل عام 2010. وكانت الحصة الغذائية تفتقر إلى المغذيات الدقيقة الرئيسية، فكانت توفر 54 في المائة فقط من الاحتياجات من الفيتامين ألف و44 في المائة من الكالسيوم، ولا توفر الفيتامين جيم.

43- وإدراكا لحقيقة أن اللاجئين يبيعون كميات كبيرة من الأغذية ويتحملون تكاليف الطحن المرتفعة، يقوم **البرنامج** باستطلاع نهج بديلة للمساعدة الغذائية. فقد تبين من دراسة جدوى أخيرة عن استخدام النقد و/أو القسائم الغذائية في المخيمات أن هذه الأدوات البديلة للمساعدة الغذائية يمكن أن تكون فعالة وناجعة، ولكن يلزم إجراء مزيد من التحليلات للأسواق المحلية، بما في ذلك قدرتها على التكيف بمرور الوقت.

44- وأثرت قيود الميزانية على جهود المفوضية لتوزيع وتجديد الأصناف غير الغذائية بصورة منهجية. وأكد اللاجئون والوكالات أنه كانت هناك حالات نقص في كثير من الأصناف غير الغذائية، بما في ذلك الحطب والصابون.

45- وقد وصلت أنشطة برامج التغذية التكميلية التي تدعمها المفوضية و**البرنامج** إلى الفئات التي يحتمل إصابتها بسوء التغذية أو بسوء التغذية المعتدل، وهم الأطفال والحوامل والمرضعات والجماعات المعرضة الأخرى. غير أنه كان من

[22] تضمنت عملية **البرنامج** المعتمدة دعم الغذاء مقابل العمل للمجتمعات المضيفة بدءا من عام 2010. ونظرا لعدم كفاية الموارد لتغطية الأنشطة المخططة، أعطى **البرنامج** الأولوية للتوزيع العام للأغذية بالنسبة للاجئين، ولم يضطلع بأي أنشطة للسكان المضيفين.

الصعب تقييم فعالية أنشطة التغذية المدرسية في المخيمات الثلاثة لأنها لم تكن تعالج على وجه التحديد سوء التغذية الحاد المعتدل بالشكل المطلوب؛ فقد كانت هناك أخطاء في الإدراج.

46- وخُصص القليل من موارد المفوضية لأنشطة برامج سبل كسب العيش التي يمكن أن تتيح فرصا اقتصادية للاجئين.[23] فقد ساعدت برامج الأنشطة المدرة للدخل 3 في المائة من اللاجئين البالغين على بدء أعمال تجارية صغيرة، و5.6 في المائة على تلقي التدريب المهني، و38.5 في المائة على تشكيل جمعيات للادخار والقروض. وقد أدت هذه البرامج إلى توفير المهارات المهنية المطلوبة لتوليد دخل يُعتمد عليه، وساهمت في إيجاد حلول دائمة عن طريق إعداد اللاجئين للقيام بالمزيد من الأنشطة المتنوعة لسبل كسب العيش.

47- وعملت المفوضية على توفير التعليم الأساسي الجيد لجميع الأطفال حتى الصف التاسع بالتعليم الثانوي؛ غير أن الدعم المالي للصفوف من 10 إلى 12 توقف بعد عام 2007 بسبب قيود الميزانية.

48- وقدمت المفوضية عدة أنشطة برنامجية لحماية اللاجئين من العنف والاعتداء، بما في ذلك أنشطة حماية الأطفال، وخدمات النصح والإحالة لضحايا العنف القائم على نوع الجنس، ومبادرات حل المنازعات الأسرية. وأفادت المقابلات النوعية بأن العنف القائم على نوع الجنس كان سيصل إلى أسوأ درجاته لولا التزام المفوضية وشركائها بإعطاء الأولوية لأنشطة حماية المرأة والطفل. ومع أن التقييم وجد أن هناك نقصا في الإبلاغ، كما ذكر من قبل، أشارت المنظمات غير الحكومية إلى انخفاض في عدد حالات الإبلاغ عن العنف القائم على نوع الجنس خلال الفترة بين عامي 2008 و2011.

49- وقد أجرى **البرنامج** والمفوضية تنسيقا شهريا فعالا مع وزارة إدارة الكوارث وشؤون اللاجئين الرواندية، وشركاء التنفيذ الآخرين، بما في ذلك منظمات غير حكومية تعمل في المخيمات. فقد شاركت الوكالات في بعثات التقييم المشتركة في الأعوام 2006 و2008 و2011، لكن متابعة توصيات بعثات التقييم المشتركة كانت غير متسقة ولم تحظ بالقدر الكافي من الأولوية، خاصة فيما يتعلق بأنشطة التقييمات الثانوية للتغذية، والتدريب المهني، ودعم سبل كسب العيش، وإدخال تحسينات على الحصة الغذائية، وتوفير المواد غير الغذائية.[24]

التفاعل بين العوامل

50- كانت العوامل الرئيسية التي تكاتفت لإحداث تأثير المساعدة الغذائية على الحلول الدائمة تتمثل في عدم توفير الأغذية والمواد غير الغذائية بالقدر الكافي، والفرص المحدودة الخاصة بسبل كسب العيش، وإنشاء الأصول التي تدعمها الوكالات والجهات المانحة. فقد صممت الموارد المشتركة **للبرنامج** والمفوضية لتزويد اللاجئين بسلة أغذية ملائمة ومتوازنة وبمواد غير غذائية تلبي احتياجاتهم الأساسية. غير أنه كان يتعين تخفيض سلة الأغذية، كما أنها كانت رتيبة وتفتقر إلى السعرات الحرارية والمغذيات الدقيقة الكافية، وهو ما دفع اللاجئين – إلى جانب حالات النقص في المواد غير الغذائية الأساسية – إلى تحويل المساعدة الغذائية إلى مبالغ نقدية لتغطية احتياجات أساسية أخرى. وكانت النتيجة حالة من انعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية المزمن، واعتماد استراتيجيات مواجهة سلبية، ألقت بالمرأة على نحو خاص في براثن المديونية. وقد أدت هذه العوامل إلى تخفيض أثر المساعدة الغذائية على الحصائل القصيرة الأجل، وزعزعة الحصائل المتوسطة الأجل، وهي القيام بأنشطة ناجحة مدرة للدخل أو إنشاء الأصول، وبالتالي إعاقة الطريق إلى تحقيق الحصيلة البعيدة المدى وهي الاعتماد الذاتي.

[23] تخصص المفوضية في رواندا قرابة 90 في المائة من ميزانيتها لأنشطة الرعاية والإعالة.

[24] في أعقاب بعثات التقييم المشتركة، من المتوقع أن تعمل المفوضية و**البرنامج** على تحسين العملية الجارية تمشيا مع التوصيات، بما في ذلك عن طريق تحديث استراتيجيات تكميلية خاصة بالمساعدة الغذائية والمساعدة المتعلقة بها والاعتماد الذاتي.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

51- عند اختبار نظرية التغيير، وجد التقييم أن أنشطة المساعدة الغذائية التي يضطلع بها **البرنامج** ومخرجاته، بالإضافة إلى الدعم المقدم من المفوضية ومن الحكومة والمجتمع المحلي المضيف، لم تكن في أغلب الأحوال كافية لتلبية جميع احتياجات اللاجئين الأساسية؛ ولم تتحقق الافتراضات الرئيسية المتعلقة باستخدام اللاجئين للمساعدة الغذائية؛ ونتيجة لذلك، لم تتحقق الحصائل القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل إلا بصورة جزئية. ولم يتم التوصل في مخيمات اللاجئين في رواندا إلى السبيل الذي يكفل مساهمة المساعدة الغذائية في تحقيق الحصائل البعيدة المدى – وهي الحلول الدائمة.

52- *الحصائل القصيرة الأجل*. وجد فريق التقييم أن انعدام الأمن الغذائي لا يزال يمثل مشكلة بالنسبة لجميع اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات. وتم تصنيف معظم اللاجئين إما على أنهم أكثر تعرضا لانعدام الأمن الغذائي (57 في المائة)، أو معرضون بصورة معتدلة (39 في المائة)، مع وجود 4 في المائة فقط في فئة الأقل تعرضا. ومن بين الفئة الأكثر تعرضا، كان الثلثان تقريبا من الأسر التي ترأسها امرأة وتضم أعدادا كبيرة من المعالين.

53- *الحصائل المتوسطة الأجل*. كانت نتائج التغذية والصحة مختلطة، حيث كانت معدلات سوء التغذية الحاد الشامل دون مستويات الإنذار، بينما تجاوزت معدلات سوء التغذية المزمن العتبة الحرجة. وعموما، تبين أن استراتيجيات المواجهة السلبية كانت متواترة وقاسية على حد سواء. وكانت الأنشطة المدرة للدخل عند أدنى مستوياتها. وكانت النتائج مختلطة فيما يتعلق بالحماية والبيئة الحامية. وكانت النساء والفتيات البالغات معرضات بدرجة عالية للعنف القائم على نوع الجنس، على الرغم من انخفاض حالات الإبلاغ عن هذا العنف خلال الفترة.

54- *الحصائل الطويلة الأجل*. وجد التقييم أن المساعدة الغذائية التي يقدمها **البرنامج** لم تسهم في تحقيق الحلول الدائمة الطويلة الأجل وهي الاعتماد الذاتي، أو إعادة التوطين، أو العودة إلى الوطن، أو الاندماج المحلي في رواندا. كما وصلت أنشطة المفوضية الخاصة بتشجيع الأعمال التجارية الصغيرة والتدريب المهني إلى نسبة ضئيلة من اللاجئين، وساهمت في إيجاد حلول دائمة عن طريق إعداد هذه المجموعة للقيام بمزيد من الأنشطة المتنوعة الخاصة بسبل كسب العيش. غير أن الحلول الدائمة والاعتماد الذاتي لمعظم اللاجئين لم تتحقق، وهذا يعزى بدرجة كبيرة إلى عوامل خارج سيطرة الوكالات. فاستمرار انعدام الأمن في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية قلل بدرجة خطيرة من فرص إعادة التوطين، كما أن المعوقات الشديدة للاعتماد الذاتي و/أو الاندماج في رواندا لم تسفر إلا عن انتقال عدد قليل من اللاجئين خارج المخيمات بصورة دائمة خلال الفترة.

55- وكانت هناك فروق طفيفة في النتائج بين مخيمات اللاجئين المختلفة أو بين الفئات الاجتماعية والاقتصادية؛ وعندما وجدت الفروق، كانت هامشية. فكان مخيم جيهيمبي يعمل بصورة أفضل نسبيا من مخيم كيزيبا البعيد فيما يتعلق بالأمن الغذائي العام، والأنشطة المدرة للدخل، ومعدلات التحاق الأطفال بالمدارس. ولكنه سجل درجات أسوأ فيما يتعلق باستراتيجيات المواجهة السلبية وتوافر المياه.

56- واختبر تقييم الأثر نظرية التغيير التي توفر الأساس المنطقي والحصائل المتوقعة القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل للأنشطة البرنامجية. وقد حققت الوكالات بعض المخرجات، ولكن مخرجات أخرى لم تتحقق بصورة كاملة. وقدم **البرنامج** للاجئين حصصا غذائية شهرية بسعرات حرارية تصل إلى 998 1 كيلو سعر حراري للفرد في اليوم، والذي يقل

عن المستوى المخطط له وهو 2 238 كيلو سعر حراري؛ ولم تزود المفوضية اللاجئين بالمواد غير الغذائية بصورة منهجية وبشكل موقوت؛ وكانت الفرص المدرة للدخل متاحة فقط لنسبة ضئيلة للغاية من اللاجئين.

التوصيات

⇦ *التنفيذ، ومعايير الإدارة، والنهج البرنامجي*

57- **التوصية 1: ينبغي للبرنامج أن يكفل تزويد جميع اللاجئين بحصة غذائية متوازنة ومتنوعة تشمل المحتوى الضروري من المغذيات الدقيقة وسعرات حرارية كافية للصحة والنمو.** بالإضافة إلى تنفيذ التوزيع العام للأغذية والتغذية التكميلية الشاملة والموجهة تمشيا مع المعايير الموضوعة، ينبغي **للبرنامج**، بالتعاون مع المفوضية، تحديد الفرص لتحقيق الاستفادة القصوى من استخدام النهج القائمة على الغذاء أو النقد أو القسائم. وبناء على دراسة الجدوى التي أجراها **البرنامج**، ينبغي إجراء تقييم للسوق، يعقبه مشروع تجريبي لتوفير الدليل عن آثار برنامج النقد/القسائم على الاقتصاد المحلي والأسواق، وعلى توافر الأغذية داخل الأسر.

58- **التوصية 2: ينبغي للمفوضية إجراء استقصاءات تغذوية سليمة من الناحية المنهجية في كل مخيم على أساس سنوي – وخاصة الاستقصاء التغذوي الموسع والموحد الذي ينفذ بالتنسيق مع وزارة الصحة، والبرنامج، واليونيسف إذا اقتضت الضرورة.** بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمفوضية **والبرنامج**، في شراكة مع اليونيسف، ضمان الالتزام بالمبادئ التوجيهية المشتركة بين المفوضية **والبرنامج** والبروتوكولات الوطنية لوضع وإدارة برامج تغذوية علاجية.

59- **التوصية 3: ينبغي للمفوضية حشد التمويل لزيادة خيارات سبل كسب العيش بالنسبة للاجئين في المخيمات، وخاصة النساء.** ينبغي أن يشمل ذلك تحسين أنشطة المدخرات والقروض الخاصة بالبرامج المولدة للدخل، مع توفير الدعم المالي والمادي والتقني الملائم. وينبغي استهداف اللاجئات لزيادة العدالة في فرص تحقيق الإيرادات.

60- **التوصية 4: ينبغي للبرنامج والمفوضية إنشاء آليات لضمان متابعة توصيات بعثات التقييم المشتركة، وفقا لخطة عمل ذات أولويات محددة.**

61- **التوصية 5: ينبغي للمفوضية والبرنامج الإقلال إلى أدنى حد من استخدام الحطب في الطهي من خلال التوزيع المكثف للمواقد الموفرة للطاقة أو المواقد البديلة، وتوفير كميات كافية من الوقود الملائم بيئيا.** توجد بدائل وينبغي استغلالها باعتبارها استراتيجيات مهمة لتحسين الحماية للنساء والفتيات.

⇦ *الاستراتيجية الطويلة الأجل والحلول الدائمة*

62- **التوصية 6: ينبغي للمفوضية والبرنامج التعاون والتنسيق بصورة أكثر فعالية سعيا للاضطلاع بأنشطة البرمجة المشتركة والتمويل والدعوة من أجل تأمين الدعم الدولي للحلول الدائمة.** ينبغي للمفوضية **والبرنامج** السعي لوضع استراتيجية تمويل مشتركة مع الجهات المانحة، والبحث عن طرق لتنويع قاعدة المانحين.

63- **التوصية 7: ينبغي أن يستهل البرنامج وضع برامج خاصة بالغذاء مقابل العمل/النقد مقابل العمل لتوسيع فرص الدخل أمام اللاجئين، وخاصة الأسر التي ترأسها امرأة والشباب العاطلون، ولتحسين العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.**

64- **التوصية 8: ينبغي للمفوضية والجهات المانحة تحديد سبل زيادة الحصول على الفرص التعليمية، خاصة للبنات، باعتبار ذلك استراتيجية رئيسية لتحقيق حلول دائمة.** ينبغي للمفوضية والجهات المانحة تحديد أولويات التمويل لتمكين الأسر من مواجهة تكاليف التعليم الثانوي الكامل – من الفصل 10 إلى الفصل 12 – وفقا لسياسة حكومة رواندا الخاصة بتعميم التعليم. وتعد زيادة فرص حصول البنات على التعليم استراتيجية للحد من العنف القائم على نوع الجنس والتمييز الذي تتعرض له الفتيات البالغات. وينبغي أن تتضمن الاستراتيجية العامة توفير فرص أكبر للالتحاق بالمدارس الوطنية للتدريب المهني والتدريب التقني، وربط التدريب باحتياجات السوق وفرص كسب العيش في رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

65- **التوصية 9: على المدى الطويل، ينبغي للمفوضية والبرنامج اتباع استراتيجيات لتشجيع العودة إلى الوطن أو الاندماج في رواندا.** على الرغم من تعقيدات الوضع، من المهم أن يتعاون المجتمع الدولي مع حكومتي رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى جانب المفوضية و**البرنامج** لمواصلة الاستراتيجيات الخاصة بتشجيع العودة إلى الوطن. وستتطلب العودة إلى الوطن التزام حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بضمان إعادة الأراضي الزراعية والمساكن للاجئين العائدين وضمان أمنهم. وبالمثل، ينبغي للمجتمع الدولي، إلى جانب حكومة رواندا، والمفوضية، و**البرنامج** وضع استراتيجيات للتغلب على المعوقات التي تعترض الاندماج المحلي، بما في ذلك التمويل المقدم من المانحين لتسهيل الاندماج عن طريق دعم سبل كسب العيش للاجئين.

66- **التوصية 10: ينبغي للجهات المانحة التي تدعم برامج اللاجئين تخصيص نسبة أكبر من الأموال من أجل الاعتماد الذاتي وتحقيق حلول دائمة للاجئين.** ينبغي حث الجهات المانحة على إزالة الحواجز المتعلقة بقيود التمويل، ودعم الحلول الدائمة الطويلة الأجل في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. فالدعم القوي والاستباقي من جانب الجهات المانحة من شأنه أن يساعد على إزالة العقبات التي تواجهها المفوضية **والبرنامج** عند تنفيذ الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق الحلول الدائمة والاعتماد الذاتي للاجئين.

الملحق

خريطة لرواندا تبين أماكن مخيمات اللاجئين

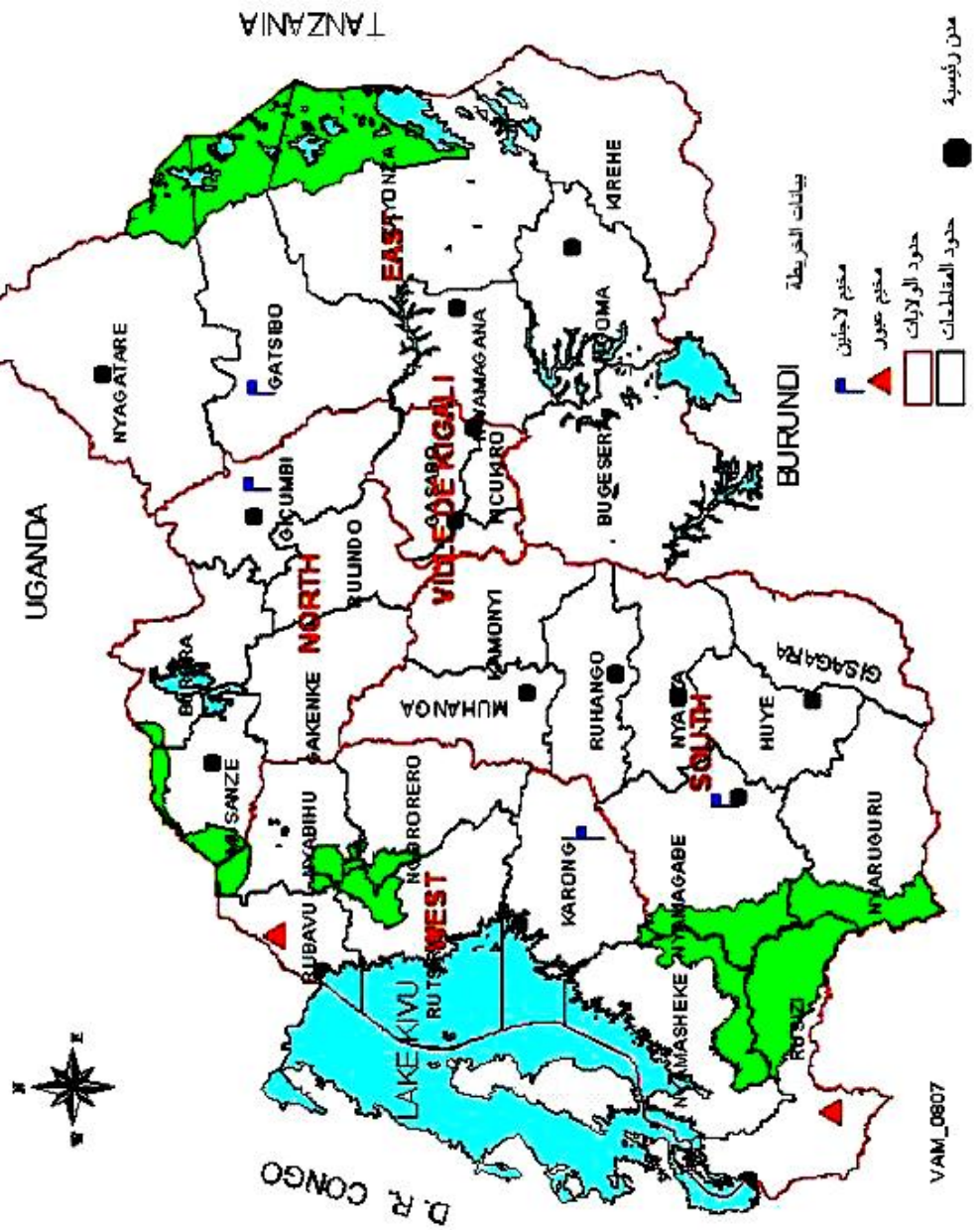

الإشارات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذا المنشور لا تعبر بأي حال من الأحوال عن موقف برنامج الأغذية العالمي بشأن المركز القانوني أو حدود أو تخوم أي بلد أو أرض أو مدينة أو منطقة.